

إنهاء الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين ترسيخ نموذج الرشاد في معالجة قضايا الحدود

تمثل معالجة قضايا الحدود بين عدد من الدول العربية واحدة من التطورات الإيجابية التي تشهدها الأوضاع السياسية في الوطن العربي بما تتطوي عليه من جوانب مؤثرة على حجم الاستثمار في الدول العربية، من حيث توجيه الاستثمار إلى مجالات التنمية المستدامة، بدلاً من استنزاف الموارد في الإنفاق على التسلح، وتعظيم الاستفادة من الطاقات البشرية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة حجم الاستثمارات العربية البينية وتعزيز الإمكانيات الذاتية والمنافع المشتركة.

وفي هذا الإطار أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها النهائي بشأن الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين في ١٦ آذار (مارس) من العام الحالي. وتضمن الحكم سيادة البحرين على جزيرة حوارة وقطعة جرادة، وسيادة قطر على الزبارة وجزيرتي جنان وحد جنان وعمق مياه فشت الديبل في الخليج. وفيما يتعلق بالحدود البحرية فقد استند الحكم إلى القانون الدولي وما يحدده في شأن المياه الإقليمية، دون أن تعتبر البحرين أرخبيلًا، ومنحت السفن القطرية حق المرور السلمي في المياه الفاصلة بين جزيرة حوارة والساحل القطري المقابل.

أشادت الدولتان المعنيتان بالحكم فور صدوره وأكدتا على أن الخلاف أصبح جزءاً من التاريخ وأن عملية حسمه تمثل انتصاراً تاريخياً لإرادة الشعبين تعزز قدرتهما على تجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة لتنظيم علاقتهما المستقبلية، من خلال استئناف اللجنة العليا المشتركة لمهامها المرتبطة بتنفيذ العلاقات الاقتصادية خاصة إقامة مشروعات التنمية المشتركة على جانبي الحدود لتصبح نموذجاً للبناء المشترك بينهما وفي مقدمتها مشروع الجسر الذي سيصل بين الدولتين.

وتمثل عملية إنهاء الخلاف بين قطر والبحرين واحدة من التطورات الإيجابية للمعالجة الجذرية لقضايا الحدود بين عدد من الدول العربية، خاصة دول الخليج والجزيرة العربية التي اهتمت بشكل ملحوظ بتسوية النزاعات الحدودية فيما بينها. فقد شهد عقد التسعينات توقيع عدة اتفاقيات ثنائية منها ترسيم الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وكل من سلطنة عمان ودولة قطر والجمهورية اليمنية، وبين سلطنة عمان وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى ترسيم الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وقد صادقت الهيئات الدستورية في هذه الدول على هذه الاتفاقيات وعلى الخرائط النهائية لخطوط الحدود الدولية التي جرى تعيينها من خلال التفاوض المباشر على أعلى المستويات.

كما تقوم الدول العربية بمحاولات جادة لمحاصرة النزاعات القائمة والكامنة مع القوى الإقليمية في تخوم الجوار العربي (إيران، تركيا، الكونغو، أوغندا، أثيوبيا، إريتريا، السنغال). ومن المؤمل فيه أن ينعكس ذلك تدريجياً على تخفيض الإنفاق على التسلح الذي يقتطع نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تصل إلى ٧,٢% مقارنة مع مجموعات الدول النامية الأخرى التي يقدر متوسط إنفاقها على التسلح بحوالي ٤%، وينطوي ذلك على إمكانية تحويل مزيد من الموارد العربية في اتجاه التنمية والاستثمار وفقاً لمعطيات المنطق ونموذج الممارسة السائدة.

ويمكن القول أن التطورات الإيجابية لأوضاع السياسة، التي تقترن بتطورات هامة في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وفي التشريعات المرتبطة بالاستثمار وتطوير مؤسساته، بالإضافة إلى الجهود المتنامية في تطوير الموارد البشرية وتأهيلها في الدول العربية، سوف تنعكس إيجابياً على مناخ الاستثمار في هذه الدول ويعزز قدرتها التنافسية في الاقتصاد المعولم.

تطورات استثمارية

مصر : إجراءات جمركية

صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل أهم أحكام الإجراءات الجمركية في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقد بدأ العمل بالتعديلات الجديدة اعتباراً من أول حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ وفيما يلي استعراض لبعض ما استجد من هذه الإجراءات:

- تكون القيمة الواجب الإقرار عنها للأغراض الجمركية في حالة البضائع الواردة هي قيمتها الفعلية مضافاً إليها جميع التكاليف والمصروفات المتعلقة بالبضائع حتى ميناء الوصول في مصر.
- إذا كانت القيمة محددة بنقد أجنبي فتقدر على أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ تسجيل البيان الجمركي.

- يقدم صاحب الشأن عقود الشراء أو الفواتير الأصلية والمستندات المتعلقة بالبضاعة معتمدة من جهة تحددها أو تقبلها مصلحة الجمارك التي يجوز لها عدم الاعتراف بالمستندات إذا ثبت عدم صحتها أو نقصها مع إخطار صاحب الشأن بأسباب الرفض.

- يحال النزاع الذي قد ينشأ بين صاحب الشأن ومصلحة الجمارك حول البضاعة، إذا طلب صاحب الشأن ووافقت الهيئة، إلى لجنة تحكيم برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية بدرجة "رئيس محكمة" أو ما يعادلها وعضوية محكم من مصلحة الجمارك ومحكم يختاره صاحب الشأن. وتصدر اللجنة قرارها مسيماً بأغلبية الآراء، فإذا صدر بالإجماع كان ملزماً للطرفين وإلا يجوز الطعن فيه أمام لجنة تحكيم علياً برئاسة "مستشار" ويكون قرارها ملزماً للطرفين.

كما صدر قرار جمهوري بتعديل التعريفات الجمركية المنسقة يشمل ٥٥ بنداً جمركياً. تهدف التعديلات إلى فض التشابكات والتشوهات في التعريفات لتحقيق التوازن في الأعباء المالية الواقعة على كل من المنتج النهائي المستورد ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات الوطنية. وقد تضمن المرسوم تخفيض الرسوم الجمركية على أجهزة الكمبيوتر من ١٠% إلى ٥%، كما شمل التخفيض أيضاً كل من الفول السوداني والثلث ومستحضرات التغذية الحيوانية ومدخلات الكيماويات والعدسات اللاصقة وصناعات التغليف والمستلزمات الطبية.

وفي الوقت الذي الغي المرسوم الجمارك على الذهب الخام، زيدت التعريفات بنسبة ٣% على التليفزيونات وشاشات العرض وأجهزة الفيديو والبرادات والأحذية بهدف حماية الصناعة المحلية في هذه المواد.

الأردن: تنافسية صناعية

في إطار إعادة تأهيل القطاع الصناعي في الأردن وتحسين تنافسيته وخاصة في القطاعات الواعدة، تم الاتفاق مؤخراً مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على إطلاق برنامج متكامل للدعم الفني بالتعاون مشترك مع الحكومة الأردنية ومساهمة الحكومة الإيطالية (أسوة ببرنامج مماثل في الهيئة العامة للاستثمار في مصر) للنهوض بمستوى الصناعات الأردنية وتعميق مطابقتها للمواصفات والمقاييس العالمية في الجودة ولتعزيز إنتاجيتها وتنافسية صادراتها في الأسواق العالمية.

وستكون بداية التعاون في برنامج تحسين تنافسية الصناعات الغذائية في الأردن، الذي يشمل إقامة مشروع عملي لتأهيل قطاع الأغذية والصناعات الزراعية لرفع الإنتاج وتحسين مستواه ومواصفاته وإقامة مشاريع إنتاجية في المحافظات حسب الميزة النسبية لكل منها. وستبلغ ميزانية البرنامج ٤,٤ مليون دولار (منها ١,٢ مليون دولار تقدمها الحكومة الإيطالية) ويستغرق نفاذه (٣ سنوات). وقد تم التنسيق مع مؤسسة تشجيع الاستثمار على أن يكون (زيت الزيتون) أحد القطاعات ذات الأولوية ضمن برنامج تحسين تنافسية الصناعة الغذائية، وقد تم اختيار قطاع الصناعات الغذائية نظراً لأهميته النسبية إذ يشكل حوالي ٣٣% من الصادرات الكلية ويوظف نحو ١٥% من القوة العاملة كما يستقطب ٢٠% من مجموع الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات التحويلية. وفي مرحلة لاحقة سيتم النظر في دعم قطاع المحيكتات في الأردن.

ويتألف البرنامج المتكامل من عدة محاور تشمل، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصناعية لتحسين سلامة الغذاء وتطوير تكنولوجيا التصنيع والتغليف، دعم وحدة التعاقد الصناعي التي

أقيمت في وزارة الصناعة والتجارة وكذلك وحدة تشجيع الاستثمار التي أقيمت في مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية إضافة إلى إنشاء شبكة معلومات صناعية ودعم جهود حماية البيئة وإدارة النفايات. أما بخصوص وحدة تشجيع الاستثمار التي تدعمها (اليونيدو) فقد بدأت أعمالها في مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٠٠ بإشراف خبراء من إيطاليا وتهدف هذه الوحدة إلى دعم قدره مؤسسة تشجيع الاستثمار لمساعدة المستثمرين وتطوير القطاع الخاص في الأردن من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وترويج فرص استثمارية مربحة وتشجيع إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الإيطالية وفتح منافذ تصديرية جديدة. وتبلغ قيمة صندوق تمويل المشاريع حوالي ٨ مليون دولار.

سوريا: مشاريع استثمارية

في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لتشجيع الاستثمار ووفقاً لقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديله بالمرسوم رقم (٧) لعام ٢٠٠٠، وافق المجلس الأعلى للاستثمار (برئاسة رئيس الحكومة) مؤخراً على ٩٠ مشروعاً استثمارياً جديداً بقيمة ١٥٠ مليون دولار لمستثمرين محليين وعرب وأجانب وقد تركزت المشاريع في قطاعات جديدة مثل الاسمنت السيليوزي والأدوية البشرية والهرمونية.

الاقتصاد الجديد

مع تنامي العوامل الهيكلية المصاحبة لظاهرة الاقتصاد الجديد، التي تأتي في قمة هرمها الثورة التقنية للمعلوماتية في الاقتصادات النامية والناشئة ومنها الاقتصادات العربية، ومن منطلق اهتمامها بهذه الظاهرة حرصت نشرة ضمان الاستثمار على رصد التطورات المقترنة بنمو مكونات الاقتصاد الجديد والبنية التحتية الخاصة به، وعرض تأثيراتها ونشاطها وفرص تفاعلها استناداً إلى مفاهيم الإنتاجية والنتافسية والتنمية الإلكترونية وإدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية للمساهمة في دفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي وتضييق الفجوة الرقمية.

الإمارات

مدينة دبي للإنترنت

شهدت مدينة دبي للإنترنت مؤخراً افتتاح مكاتب أول شركة عالمية لتكنولوجيا المعلومات وهي شركة (هيولت باكارد- الشرق الأوسط) التي تحتل مكاتبها مساحة ١٠ آلاف متر مربع في مدينة دبي للإنترنت المجهزة بالكامل بأحدث البنى الأساسية والخدمات الشاملة كما تمتلك هذه الشركة مخازن في المنطقة الحرة في جبل علي. علماً بأن مدينة دبي للإنترنت تعتبر مشروعاً رائداً في المنطقة لاستقطاب وإطلاق شركات الاقتصاد الجديد ومشاريع حاضنات الأعمال وإيجاد مراكز تكنولوجية متخصصة وتأسيس جامعة خاصة بتكنولوجيا المعلومات. وقد نجحت مدينة دبي للإنترنت في استقطاب استثمارات خاصة محلية وأجنبية بحدود ٢٥٠ مليون دولار من حوالي ١٦٠ شركة.

ومن جهة أخرى، وفي إطار خلق علاقات تشابكية مع المؤسسات العلمية والبحثية ودعم روح المبادرة والإبداع وخلق جيل جديد من الأفراد المؤهلين، قامت مدينة دبي للإنترنت بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في دبي بتنظيم "المؤتمر الدولي للابتكارات المعلوماتية" شارك فيه أكثر من ٢٠٠ باحث من ٥٠ دولة وقدمت فيه ٦٠٠ ورقة عمل وقد عقد برعاية شركات معلوماتية عالمية أهمها شركة مايكروسوفت وكذلك شركات محلية عاملة في مجال إدخال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الاستخدامات الطبية والمصرفية والعلمية والصناعية. وقد صاحب المؤتمر انعقاد ٧ ورش عمل تطبيقية استعرضت أحدث الابتكارات التكنولوجية في أمن المعلومات وتحليل الصورة الرقمية والروبوت المتحول والميكاترونيكس.

استثمار شركات التكنولوجيا:

كما تعتزم مجموعة من الشركات العالمية تشمل شركة أي بي أم وأم ديليزاندر وإبلايد ماتيريالز ومعها شركة الإمارات لصناعة أشباه الموصلات ومجموعة المطبوعي، تعتزم إقامة مشروع تكنولوجيا ضخم لإنشاء مجمع صناعي لإنتاج رقائق الحاسوب بكلفة استثمارية تبلغ حوالي مليار دولار وسيقام مصنع في مقاطعة بردينبرغ الألمانية ومصنع آخر في المنطقة الحرة في مطار دبي.

وتحتل دولة الإمارات عالمياً المرتبة (٢٥) بين أفضل (٥٥) دولة في مؤشر مجتمع المعلوماتية العالمي الذي تصدره سنوياً مؤسسة أي دي سي البحثية الدولية وجريدة الأبحاث العالمية الأمريكية التي تقيس مدى تقدم الدول في إرساء البنية الأساسية للمعلوماتية وقدرتها على مواكبة التطورات المستجدة في تكنولوجيا المعلومات. ويفيد هذا المؤشر حكومات الدول كمرجعية يعتمد عليها في وضع برامج وطنية لدعم جهود تضيق الفجوة الرقمية. علماً بأن هنالك (١٤٠) دولة ما زالت خارج المؤشر ولم تدخل بعد (مجتمع المعلوماتية).

مصر

صندوق لحضانات التكنولوجيا:

بإشراف وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية تم إطلاق صندوق خاص لدعم تأسيس سلسلة من الصناديق الخاصة بحضانات التكنولوجيا في مصر برأس مال ١٠ مليون دولار يستهدف توفير التمويل اللازم للشركات الناشئة ومتابعتها ودعم قدرتها على الاستمرارية الذاتية. ويشرف على الصندوق شركة التجاري الدولي للاستثمار (والشركات التابعة لها). وتعتبر فكرة إنشاء حضانات التكنولوجيا أحد أهم الآليات اللازمة لتنمية وتعزيز بناء قاعدة تكنولوجية تشجع المهارات الإبداعية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد وضعت الوزارة معايير محددة لاختيار المشاريع الاستثمارية التي ستقدم كما ستوفر الدعم الإداري والخدمي والتسويقي لضمان إنشاء وتشغيل المشاريع التي يتم قبولها. وسيوفر الصندوق بدوره مصادر التمويل اللازمة لهذه المشاريع وتطوير آلية للإشراف والمتابعة وكذلك توفير البرامج التدريبية المتكاملة لتأهيل أصحاب المشاريع في مجال التكنولوجيا الحديثة وتعزيز قدرتهم التنافسية، كما ستؤسس موقعاً شبكياً للصندوق لتلقي الطلبات وتسهيل المتابعة.

استثمار شركات التكنولوجيا

قررت شركة (انتل) العملاقة إقامة مصنع في مصر لإنتاج رقائق الحاسوب باستثمار إجمالي قيمته ٥٠٠ مليون دولار. وقد أثار هذه الخطوة انتباه شركات أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات للإفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر. ويأتي ذلك في إطار توجه مصر إلى أن تكون مركزاً إقليمياً رائداً لصناعة وتصدير تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات ضمن خطة لتعزيز صادرات مصر من البرمجيات لتصل إلى ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥ وإعداد كفاءات محلية مؤهلة بمعدل ٢٠ ألف من الخريجين الجدد سنوياً. وقد شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر في السنوات القليلة الماضية نمواً سنوياً بلغ بالمعدل ٤٠% وشهدت مبيعات الحاسوب نمواً سنوياً بنسبة ٢٥% للفترة ذاتها.

وفي خطوة مماثلة قامت شركة بلجيم كوم، التي تسيطر على ٣٥% من سوق الحاسوب في بلجيكا، قامت بإنشاء مشروع لتصنيع أجهزة الحاسوب بكلفة ٥٠ مليون دولار في وحدات صناعية تؤسس في مصر والأردن والسعودية والإمارات خلال السنوات الخمس القادمة. وتجدر الإشارة أن مصر تحتل المرتبة (٥٠) من أصل (٥٥) دولة يشملها مؤشر مجتمع المعلوماتية العالمي.

الأردن

تعاون مع شركات تكنولوجيا

في إطار الجهود التي يبذلها الأردن لخلق جيل جديد يتمتع بكفاءة عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتتوفر له القدرة على مواكبة التطور السريع في هذا المجال، وفي إطار اتفاق التعاون بينهما، افتتحت شركة (صن مايكروسيستمز) الأمريكية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات مختبراً تدريبياً متقدماً على لغات

البرمجة الحديثة وتطبيقاتها في كلية الأميرة سمية الجامعية للتكنولوجيا. وتأتي هذه الخطوة في إطار تنفيذ البرنامج المكثف الذي تبنته الأردن لتحل مركزاً متقدماً في مجال تكنولوجيا المعلومات في المنطقة وتدعم جهود تضيق الفجوة الرقمية القائمة وتحقيق ملاءمة أكبر بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وسيعمل هذا المختبر التدريبي على إنباء القدرات والمهارات في تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات لدى خريجي الكلية لمواكبة أحدث التطورات في هذا المجال. وتجدر الإشارة أن كلية الأميرة سمية للتكنولوجيا هي جامعة أردنية خاصة معتمدة ترجع ملكيتها إلى الجمعية العلمية الملكية التي تعتبر المؤسسة البحثية الرائدة في الأردن. أما شركة (صن مايكروسيستمز) فهي شركة عالمية أنشأت عام ١٩٨٢ ولها ٧٠ فرعاً في دول العالم وقد تبوأ مركزاً متقدماً في مجال أجهزه وبرمجيات وخدمات الحاسوب والشبكات المعلوماتية ويتجاوز عائدها السنوي ١٧ مليار دولار.

ومن جهة أخرى قامت شركة (مايكروسوفت الخليج والشرق الأوسط) بافتتاح مكتب محلي في الأردن في مطلع العام الماضي، وقامت مؤخراً بتشكيل فريق عمل محلي برئاسة خبير أردني لتقديم الدعم المطلوب لتعميق خدماتها وأعمالها في الأردن والمنطقة ككل والارتقاء بصناعة تكنولوجيا المعلومات فيها إلى مستويات عالمية وفتح آفاق جديدة وإطلاق سلسلة من المبادرات تشمل إقامة علاقات شراكة صناعية لإرساء قواعد صناعة تكنولوجيا المعلومات في الأردن والنهوض بإمكاناتها وزيادة الوعي بأهميتها مستفيدة من الخبرات المحلية المتوافرة والفرص الواعدة في هذا القطاع الحيوي. وتجدر الإشارة أن الأردن احتل المرتبة (٤٩) من أصل (٥٥) دولة يشملها "مؤشر مجتمع المعلوماتية" العالمي.

مؤشرات

مؤشر بيئة أداء الأعمال

أصدرت مؤسسة (ايكونومست انتليجانس يونت) العالمية مؤشراً يرصد بيئة أداء الأعمال في (٦٠) دولة اختيرت على أساس كبر حجمها وعدد سكانها ويقاس المؤشر نوعية وجاذبية قطاع الأعمال ومكوناته فيها على أساس (٧٠) عنصراً تؤثر (إيجاباً أو سلباً) على أداء بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات وطبيعة المعوقات التي تعترضها داخل القطر المضيف للاستثمار.

يعتبر توافر البيئة المؤسسية الملائمة للاستثمار وكذلك موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي ووجود سوق عمالة مؤهلة ومرنه وسوق رأسمالية متطورة من أهم العوامل المؤثرة على بيئة الأعمال. كما يشكل ارتفاع التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال وارتفاع كلفة استخدام الخدمات (من مياه وكهرباء واتصالات وخلافة) وضعف البنية التحتية للنقل وشبكات الطرق من أهم المعوقات التي تعترض القدرة على استقطاب الاستثمارات.

ويستند المؤشر على نموذج يعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية ويقارنها بالترتيب الجديد الذي يقوم على أساس الاستشراف المستقبلي خلال الخمس سنوات المقبلة منوها إلى احتمال حدوث تغيرات تعزى إلى بروز تطورات سياسية واقتصادية غير متوقعة تؤثر على هذه التوقعات.

ووفق هذا المؤشر احتلت هولندا المرتبة الأولى من حيث كونها الدولة الأفضل في بيئة أداء الأعمال في السنوات الخمس المقبلة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) تليها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تفوقت هولندا على هونج كونج التي احتلت المرتبة الأولى في المؤشر السابق للفترة (١٩٩٥-١٩٩٩). أما بالنسبة للدول العربية فقد دخلت في المؤشر أربع دول هي مصر والسعودية والجزائر والعراق حققت الترتيب (٤٢) و (٤٤) و (٥٦) و (٦٠) على التوالي وبوجه عام يتراوح تقدير بيئة الأعمال فيها من معتدل في مصر والسعودية إلى ضعيف جداً في الجزائر والعراق. ويعني ذلك ضرورة بذل المزيد من الجهود باتجاه تحسين أداء بيئة الأعمال.

أما من حيث أداء المناطق فقد أشارت مؤسسة (الايكونومست انتليجانس يونت) إلى أن منطقة أمريكا الشمالية تحتل المرتبة الأولى تليها على التوالي أوروبا الغربية، آسيا وأستراليا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، وأخيرا الشرق الأوسط وأفريقيا. وتعكس النظرة الإجمالية نقاؤلاً باستمرار التحسن في بيئة أداء الأعمال لكافة المناطق خلال السنوات الخمس القادمة ماعدا في أمريكا اللاتينية التي لا زالت تحتاج إلى جهود مكثفة في هذا الشأن.

مؤشر بيئة أداء الأعمال

١٩٩٩-١٩٩٥		٢٠٠٤-٢٠٠٠		أسماء الدول
التقويم الوصفي	الترتيب	التقويم الوصفي	الترتيب	
جيد جدا	٣	جيد جدا	١	هولندا
جيد جدا	٢	جيد جدا	٢	بريطانيا
جيد جدا	٤	جيد جدا	٣	الولايات المتحدة
جيد جدا	٥	جيد جدا	٤	كندا
جيد جدا	٦	جيد جدا	٥	سنغافورة
جيد جدا	١	جيد جدا	٦	هونج كونج
جيد جدا	٩	جيد جدا	٧	سويسرا
جيد جدا	٨	جيد جدا	٨	ايرلندا
جيد	١٠	جيد جدا	٩	دانمارك
جيد	١٢	جيد جدا	١٠	ألمانيا
جيد	١١	جيد جدا	١١	السويد
جيد	١٣	جيد جدا	١٢	فنلندا
جيد	١٥	جيد جدا	١٣	فرنسا
جيد	١٧	جيد جدا	١٤	بلجيكا
جيد	١٣	جيد جدا	١٥	استراليا
جيد	٢٠	جيد جدا	١٦	تايوان
جيد جدا	٧	جيد جدا	١٧	نيوزلندا
جيد	٢١	جيد جدا	١٨	أسبانيا
جيد	١٦	جيد	١٩	النرويج
جيد	١٨	جيد	٢٠	النمسا
جيد	١٩	جيد	٢١	تشيلي
جيد	٢٣	جيد	٢٢	إيطاليا
معتدل	٢٧	جيد	٢٣	إسرائيل
جيد	٢٤	جيد	٢٤	البرتغال
جيد	٢٥	جيد	٢٥	اليابان
معتدل	٢٩	جيد	٢٦	كوريا الجنوبية
معتدل	٢٨	جيد	٢٧	تايلاند
جيد	٢٦	جيد	٢٨	الأرجنتين
معتدل	٣٣	جيد	٢٩	بولندا
معتدل	٣٠	جيد	٣٠	هنغاريا
معتدل	٣١	جيد	٣١	التشيك
جيد	٢٢	جيد	٣٢	ماليزيا
معتدل	٣٢	جيد	٣٣	اليونان
معتدل	٣٤	جيد	٣٤	المكسيك
معتدل	٣٦	جيد	٣٥	الفلبين
ضعيف	٤٤	معتدل	٣٦	البرازيل
ضعيف	٣٩	معتدل	٣٧	بيرو
ضعيف	٣٨	معتدل	٣٨	جنوب أفريقيا

سلوفاكيا	٣٩	معتدل	٤٣	ضعيف
إندونيسيا	٤٠	معتدل	٣٥	معتدل
كولومبيا	٤١	معتدل	٤٠	ضعيف
مصر	٤٢	معتدل	٤٢	ضعيف
تركيا	٤٣	معتدل	٣٧	معتدل
السعودية	٤٤	معتدل	٤١	ضعيف
الهند	٤٥	معتدل	٤٥	ضعيف
الصين	٤٦	معتدل	٤٧	ضعيف
سريلانكا	٤٧	معتدل	٤٦	ضعيف
بلغاريا	٤٨	معتدل	٥٥	ضعيف جدا
فنزويلا	٤٩	معتدل	٤٨	ضعيف جدا
رومانيا	٥٠	ضعيف	٥٢	ضعيف جدا
الإكوادور	٥١	ضعيف	٥١	ضعيف جدا
فيتنام	٥٢	ضعيف	٥٠	ضعيف جدا
روسيا	٥٣	ضعيف	٥٤	ضعيف جدا
كازاخستان	٥٤	ضعيف	٥٧	ضعيف جدا
باكستان	٥٥	ضعيف جدا	٤٩	ضعيف جدا
الجزائر	٥٦	ضعيف جدا	٥٦	ضعيف جدا
أوكرانيا	٥٧	ضعيف جدا	٥٩	ضعيف جدا
نيجيريا	٥٨	ضعيف جدا	٥٣	ضعيف جدا
إيران	٥٩	ضعيف جدا	٥٨	ضعيف جدا
العراق	٦٠	ضعيف جدا	٦٠	ضعيف جدا

اتجاهات

إطلاق بوابة إلكترونية استثمارية إسلامية عبر الإنترنت

أعلن موقع إسلام إي.كيو- الذي يعد أول بوابة إلكترونية استثمارية ترتكز في عملها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية - عن إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لها لدفع أموال الزكاة من خلال شبكة الإنترنت. وتمكن هذه الخدمة زوار الموقع من التحقق من المبلغ المستحق عليهم بشكل دقيق وصحيح. والقيام بتقديم الصدقات والتبرعات للجهة الخيرية التي يختارونها.

وقد تم إطلاق هذه الخدمة الجديدة بالتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات الخيرية الإسلامية المعتمدة وهي: هيئة الإعانة الإسلامية والدعم الإسلامي، وانتريال، والأيادي الإسلامية، والمنتدى الإسلامي (وكلها تعمل في المملكة المتحدة) بالإضافة إلى كل من لجنة مسلمي أفريقيا (الكويت) وتيمبيرو (سنغافورة) ومدراسا السيزان (البوسنة والهرسك).

وتوفر هذه الخدمة تغطية شاملة ومتكاملة للحملات الخيرية الطارئة التي تطلقها كل من المؤسسات الخيرية المشاركة، مما يمكن المسلمين المقتدرين من مد يد العون والمساعدة للمنكوبين والفقراء والمحتاجين من المسلمين.

ومن الجدير بالذكر أنه تم إطلاق موقع إسلام إي. كيو في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٠ بغرض تقديم معلومات شاملة عن المنتجات الاستثمارية التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية كما أطلق في شهر آب (أغسطس) من العام موقع إسلاميك كيو ستوك الذي يعتبر أول موقع من نوعه على شبكة الإنترنت يقدم خدمات مراقبة للأسهم للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة. كذلك قامت إسلام إي. كيو في شهر تشرين أول (أكتوبر) بإطلاق خدمة جديدة على موقع إسلام كيو فاندز لتقدم للمسلمين مجموعة متكاملة من خدمات صناديق الاستثمار. وتقوم إسلام إي. كيو حالياً بتأسيس صناديق استثمارية جديدة من المقرر أن يتم إدخالها في الأسواق المالية العالمية في نهاية عام ٢٠٠٢

معلوماتية

متطلبات بيئة موالية للتجارة الإلكترونية

حددت دراسة أجرتها شركة ماكونال انترناشيونال الشروط الخمسة التي يتعين توافرها لدى الدولة لتقيس مدى استعدادها وجاهزيتها لدخول عالم التجارة الإلكترونية فيما يلي:

١- **الترابط الشبكي**: يقصد بالترابط الشبكي الاعتماد الكلي على وجود البنية الأساسية للشبكات. وعليه يمكن الحكم على جاهزية الدولة في مجال الترابط الشبكي إذا توافر لديها ما يلي:

- توافر خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتشار شبكات الحاسوب في العمل والمنزل والمدرسة، وقدرة المجتمع على الوصول إليها.

- قدرة المجتمع على تحمل تكلفة الربط ودرجة اعتماده عليها.

- جاهزية البنى التحتية وثباتها كالكهرباء وذلك لتأمين العمل الذي يتطلب الدقة في التنفيذ من حيث الوقت وسهولة عمليات الاستيراد والتصدير ونقل البضاعة داخل الدولة وخارجها.

ويعتبر وجود الترابط الشبكي شرطاً أساسياً ولكنه وحده غير كاف لتحقيق المشاركة في التجارة الإلكترونية.

٢- **قيادة المسار الإلكتروني**: إن التزام الدولة وحماسها واستجابتها لإيجاد حلول للسوق المتعلق بالتجارة الإلكترونية يعتبر أساسياً وخاصة دعمها لإيجاد حلول للصناعات الراغبة بالتسويق الإلكتروني وإيجاد البيئة المواتية التي تشجع مبادرات القطاع الخاص وتضمن حماية المستهلكين. وتتمثل جاهزية الدولة في هذا المجال بما يلي:

- أن تضع على رأس أولوياتها الترويج لإقامة "مجتمع معلوماتي إلكتروني رقمي" على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

- إقامة حكومة إلكترونية، وبذل الجهود اللازمة لمكنة أعمال الحكومة.

- الدخول في شراكات نوعية بين الصناعات الحيوية والقطاع الخاص والحكومة لتحسين جاهزية التجارة الإلكترونية.

- ترقية الوعي ودعم الجهود الموجهة لترويج استخدام التجارة الإلكترونية في أوساط المواطنين.

٣- **أمن المعلومات**: إن توفير البنية المؤسسية والتشريعية والقانونية ضرورة أساسية لدعم بيئة ملائمة للتجارة الإلكترونية وكذلك الالتزام بالشفافية في تطبيق هذه القوانين والإجراءات وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية والإبداع واعتماد التوقيع الإلكتروني والسماح باستخدام الشيفرات. بينما يعتبر ضعف تطبيق هذه القوانين وعدم وجود الحماية الكافية للمعلومات عائقاً أمام الصناعة الوطنية للبرامج، كما يحول دون تبادل المعلومات، ويضع حواجز أمام الدخول إلى المجتمع الإلكتروني وبالتالي الحكومة الإلكترونية. ويمكن ملاحظة جاهزية الدولة في مجال أمن المعلومات بما يلي:

- مصداقية الدولة في تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وخصوصاً في مجال البرمجيات.

- مدى الجهود المبذولة لحماية "الخصوصية" عبر الوسائط الإلكترونية.

- قدرة الدولة واستعدادها لوضع أطر قانونية وتشريعية لمواكبة هذه التطورات (مثل اعتماد التوقيع الإلكتروني) ووضع تشريعات واضحة تعاقب على الجرائم المتعلقة بالقرصنة في مجال البرمجيات.

٤- رأس المال البشري: يعتبر وجود الخبرات البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والخبرة المناسبة لدعم الأعمال الإلكترونية وبناء مجتمع قائم على المعرفة شرطاً أساسياً. ويواجه العالم حالياً نقصاً حاداً في عدد الأشخاص المؤهلين في مجال إدارة وإنجاز المشاريع التكنولوجية المتقدمة، ومحلي السياسات القادرين على استيعاب توجهات الحكومة في إحداث التغيير التكنولوجي المطلوب، ومهندسي البرامج والمعدات والاتصالات. كما أن وجود تجارة إلكترونية يرتبط بوجود مجتمع قادر على حسن استخدام هذه التكنولوجيا وفهم أبعاد تطبيقاتها. ويمكن قياس مدى جاهزية الدولة في رأس المال البشري بالعناصر التالية:

- ترقية رأس المال البشري في النظام التعليمي نوعاً ونهجاً، وتعزيز الجهود المبذولة لخلق مجتمع قائم على المعرفة.

- نشر الإبداع الثقافي وتعميق المشاركة في تبادل المعلومات ضمن فئات المجتمع ومنظماته.

- تعزيز مهارات ودرجة تأهيل القوى العاملة.

٥- **بيئة التجارة الإلكترونية:** يقصد ببيئة التجارة الإلكترونية توافر المعطيات التي تعزز القدرة على مزاوله الأنشطة التجارية الإلكترونية في ظل بيئة قانونية وتشريعية متطورة تضمن حقوق مستخدميها. هذه القوانين توفرها المؤسسات التشريعية التي تضع وتتخذ تلك القوانين بما يكفل استمرارية نشاط التجارة الإلكترونية في جو صحي وتنافسي، مما يعظم العائد على الاستثمار. ويمكن ربط جاهزية الدولة في مجال تهيئة بيئة التجارة الإلكترونية بتوافر العناصر التالية:

- تبني نظم وشبكات متطورة في قطاع الاتصالات وخدمات المعلومات.

- الشفافية في القوانين وتنفيذها.

- الانفتاح المالي والدخول في مشاركات مع مستثمرين أجانب في مجال التجارة الإلكترونية.

- قابلية النظام المالي لدعم عمليات التجارة الإلكترونية.

وتجدر الإشارة الى تواجد دولتين عربيتين هما مصر والسعودية وردتا في القائمة التي أعدتها الدراسة التي تقيس مدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في المرتبتين (٣٦) و (٤٠) على التوالي من أصل (٤٢) دولة شملتها الدراسة وتم اختيارها على أساس كونها دول تمر في مرحلة حرجة عالية المخاطرة إنما في حال تجاوزها للتحديات التي تواجهها ستكون مناطق نمو واعدة في الحقبة المقبلة. وتمثل هذه الدول ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويقطنها نحو ٧٥% من سكان العالم. وتشير الدراسة إلى أن فشل هذه الدول سيكون له انعكاسات سلبية على مختلف المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي

الأردن

- يهدف المشروع إلى إنتاج صابون مقولب مصنوع من زيت الزيتون، والصابون التقليدي مع إضافة خطوط إنتاجية أخرى مثل خطوط إنتاج الصابون والصابون السائل والمنظفات الكيماوية الأخرى.

- يبلغ رأس مال المشروع حوالي ٤٠٠ ألف دينار، وسيوفر حوالي ٥٠ فرصة عمل يزيد عددها بنسبة ٢٨ % مع تزايد خطوط الإنتاج.

- لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
الشركة الأردنية للاستثمار وتنمية الجنوب

هاتف: ٥٥٣٠٣٧٢-٥٥١٠٣٦٥

فاكس: ٥٥٣٠٤١٥

ص.ب ٩٤٠٥٢١ عمان ١١١٩٤ الأردن

المملكة الأردنية الهاشمية

مشروع صناعي

سوريا

- تنتج شركة مرندي للزجاج ثريات وأواني منزلية وهدايا وخلافها، ويقوم المصنع على مساحة ٥٢٠٧ متر مربع تغطي المباني منها حوالي ٢٠٠٠ متر مربع. ويبلغ رأس مال الشركة مليون دولار.
- وترغب الشركة في تطوير أعمالها بتحويلها من نظام آلي محدود إلى نظام أوتوماتيكي متكامل باستخدام الحاسوب لمواكبة العصر وتطوراته التقنية كما ترغب الشركة بفتح منافذ تسويق في دول الخليج العربي.
- المبلغ المطلوب لأغراض التطوير يقدر بحوالي مليون دولار. < فترة الاسترداد عامين ونصف.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

السيد حسين مرندي - المدير العام

شركة مرندي للزجاج

هاتف: ٢٦٨٣٦٩٨-٦٣١٠٣٠٥

فاكس: ٣٦١٠٥٠٥

ص.ب أروم الكبرى، ٩ دمشق

الجمهورية العربية السورية

مشروع صناعي

الأردن

- يهدف المشروع إلى إنتاج أدوات مائدة ومطبخ وقناني وبرطمانات بطاقة إنتاجية قدرها ٤٥٠٠ طن سنوياً وسيلبي المشروع في بداية تشغيله جزء من احتياجات الطلب المحلي خاصة أطباق الطعام والفواكه والأواني.

- تتوفر المواد الأولية الرئيسية اللازمة للإنتاج في جنوب الأردن بكميات كبيرة خاصة رمال السيليك، إذ أثبتت التحليلات المحفورية صلاحيتها لإنتاج الأدوات الزجاجية دون معالجة.

- تقدر التكاليف الاستثمارية للمشروع بحوالي ٣ مليون دينار

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

الشركة الأردنية للاستثمار وتنمية الجنوب

هاتف: ٥٥٣٠٣٧٢-٥٥١٠٣٦٥

فاكس: ٥٥٣٠٤١٥

ص.ب ٩٤٠٥٢١ عمان ١١١٩٤

المملكة الأردنية الهاشمية

مشروع خدمي

غير موطن

- يهدف المشروع إلى مساعدة المؤسسات العربية المتوسطة وصغيرة الحجم على النمو من خلال إنشاء شركة تتخذ من إحدى الدول العربية مقراً لها وتفتح فروعها في الدول العربية لتقديم نشاط الفاكس أو ما يدعى بشراء المستحقات.

- التكاليف الاستثمارية ٢٠ مليون دولار.

- معدل العائد الداخلي ١٥%

- فترة استرداد رأس المال: خمس سنوات

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

شركة المصالح الكويتية للاستثمار المالي
ص.ب ٧١٩ الصفاة ١٣٠٠٨
هاتف: ٢٤٢٩٦٣٨
فاكس: ٢٤١٩٧١١
دولة الكويت

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.